مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الحركات الاحتجاجية واثرها في نخرجات الأنظمة السياسية العربية بعد عام 2019 (العراق انموذجاً)
اسم الكاتب: د. محمد صالح شطيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/882
تاريخ الاسترداد: 2026/05/26 00:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحركات الاحتجاجية واثرها في مخرجات الأنظمة السياسية العربية بعد عام ٢٠١٩(العراق انموذجا)

The Protest Movements and their Impact on the Outputs of Arab Political Systems after 2019(Iraq as a Model)

د. محمد صالح شطيب

جامعة الموصل /كلية العلوم السياسية

Dr. Mohammed Saleh Shteeb

University of Mosul/ College of Political Science

Shteeb2002@gmail.com

الملخص:

تاريخ البشرية ملئ بمتغيرات بين الدولة وحركة الوقفات الاحتجاجية ،التي تطمح الى التغيير أو التأثير أو الضغط على الانظمة السياسية، لتحقيق مطاليبها من أجل النهوض بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومانلحظه في المنطقة العربية، ان هذه الانظمة همشت المجتمع ، وسعت الى التشبث بالحكم على حساب الشعب؛ ونتيجة لذلك اندلعت الاحتجاجات في كل من السودان والجزائر ولبنان والعراق، وتمركزت تعبئتها في مواجهة تدني الأوضاع المعيشية، لكن لم يغب عنها سؤال الشفافية في الحكم، وإدارة السلطة السياسية، لم تستطع النظم السياسية العربية من استيعاب هذه المدخلات " المطاليب " خصوصاً الداخلية منها، وما نتج عنها من سوء في المخرجات " القرارات " والتي لا تتوافق مع تطلعات البيئة الداخلية المحيطة بالنظام، مما أدى إلى رفض الشعوب

لهذه الأنظمةً، وهذا أدى الى انتفاضات وثورات شعبية كانت نتيجتها تغييراً لبعض وجوه الطبقة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات، المدخلات، المخرجات، المطاليب، القرارات، النظم السياسية

Abstract

The history of mankind has a full of variables between the state and the protest movements, which trying to change, influence and pressure on political systems, also to achieve its demands for the advancement of social, political and economic rights. What we have been observed in the Arab region, that these systems marginaling society, and endeavor to stay in power against the will of the people; As a result of this situations, protests erupted in Sudan, Algeria, Lebanon, and Iraq, not only for declining living conditions, but transparency in governance and the management of political power. The Arab political systems were unable to contain these “demands”, especially the internal ones, therefore, the outcomes representd in a misuse of the outputs “decisions” that are not compatible with the aspirations of the internal environment surrounding the system, which led to not only rejecting these regimes by people openly, bu also breakout uprisings and revolutions. Finally, making changes of figures of the political factions.

Key words: protests, inputs, outputs, demands, decisions, political systems

المقدمة

شهد عام ٢٠١٩ اندلاع ما يمكن تسميته بالموجة الثانية من الثورات العربية، إذ بدأت في الجزائر والسودان اولا، ثم في لبنان والعراق ثانيا، والتي قامت بها قوى لاتنتمي الى حركات اجتماعية او سياسية معينة، فقد كانت غير منظمة، وليس لها قيادة واضحة، ولا ايدلوجية محددة، وأثبت هذا العام أيضا بصورة غير متوقعة ان الحكومات العربية أمام تحدّيات شعبية تعترض تطلعاتها إلى فرض سلام أوتوقراطي، فقد خرج المواطنون إلى الشارع في بلدانٍ لم تكن جزءاً من انتفاضات عام ٢٠١١ وطالبوا بالتغيير السياسي، فاندلعت الاحتجاجات في هذه الدول نتيجة أولا الصعوبات الاقتصادية التي اثقلت كاهل شريحة واسعة من السكان مع توحد نظرتهم السلبية إلى مدى التزام الحكومة بتحسين مستويات المعيشة ووضع حد للفساد، إذ عجزت الدولة على الوفاء بمتطلبات شعوبها و أهدارها للموارد العامة .

فالاحتجاجات التي شهدتها كلًا من السودان والجزائر ولبنان والعراق، تمركزت تعبئتها في مواجهة تدني الأوضاع المعيشية لكن لم يغب عنها سؤال الشفافية في الحكم، وإدارة السلطة السياسية، واختلفت مطاليب الحركات فركّزت مطالب التغيير السياسي في السودان والجزائر على إنهاء عهد الحكومات المسيطر عليها الجيش والتي تميز حكمها بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفشّي الفساد على نطاق واسع جداً، وتردّي في الخدمات العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان. اما في العراق ولبنان فقد رفعَ المطالِبون بالتغيير شعار نبذ السياسة الطائفية، التي أدّت إلى إفراغ الأطر الديمقراطية التمثيلية في البلدَين من أي جوهر ليبرالي.

وقد اتضح ان تطبيق الديمقراطية بعد عام ٢٠١١ في المنطقة العربية لايعد بمثابة نجاح واستقرار كامل للسلطوية الجديدة في المنطقة، فالواقع الديموغرافي متمثلًا في النمو السكاني وهيمنة فئة الشباب، فضلًا عن المتغيرات المجتمعية في عصر تكنولوجيا المعلومات والانفتاح على العالم؛ جعل من الصعوبة احتواء هذه الانظمة المطالب المجتمعية، خاصةً الاقتصادية والاجتماعية، في إطار مؤسسات حكم غير تمثيلية وغير قادرة على استيعاب قطاعات المجتمع بشكل سلمي، وخاصةً فئة الشباب التي تمثل القطاع الأكبر في بلدان المنطقة. لا سيما في ظل الفشل في تحقيق مؤشرات أفضل للتنمية الإنسانية، وعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وسط متغيرات إقليمية ودولية، أو تجعل الخيار الأوحد أمام دول المنطقة هو الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمات المالية عبر فرض إجراءات تقشفية قاسية تزيد بدورها من الضرر الاجتماعي وتقود لاضطرابات وغليان مجتمعي.

هذا فضلا عن تراكم عوامل كامنة ومتجذرة في بنية تجربة بناء الدول الحديثة وما صاحبها من إخفاقات تاريخية ممتدة في بناء مؤسسات حديثة وفعالة في الدولة. ومن بين هذه العوامل تصاعد دور الجيوش والعسكر على حساب السياسة المدنية فوق مؤسسات الدولة، والإخفاق التاريخي في إدارة التعددية الدينية والإثنية، وضعف التنظيمات السياسية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني بما لها من قدرة على القيام بأدوار وسيطة بين الدولة والمجتمع وترشيد الغضب والاحتجاج الشعبي في أفعال منظمة، وتسييس الخطاب الديني والمؤسسات الدينية وخطابات الهوية واستغلالها في الحكم أو المعارضة على حساب التدافع بين الأفكار والبرامج السياسية والاقتصادية.

الفرضية : تنطلق الدراسة من معادلة عكسية مفادها انه كلما زادت فاعلية النظام السياسي (الاستجابة لمطاليب الشعب) كلما قلت او انعدمت الحركات الاحتجاجية، وكلما قلت او

انعدمت فاعلية النظام السياسي زادت الحركات الاحتجاجية، مما يكون لها اثر على الاستقرار السياسي للدولة .

الاشكالية: إن ظاهرة الاحتجاجات مرتبطة بمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية الراسخة والهشة، غالباً ما تؤدي إلى تطوير النظام. أما في الثانية فإنها تكرّس، وربما تعمّق الأزمات؛ لأن المؤسسات الحكومية والسياسية تعجز او تقصر في الاستجابة لمطالب المحتجين وفي اجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وفي مقابل ذلك تمارس هذه المؤسسات ضغوطا على الحياة الاجتماعية للمواطنين خصوصا المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والاجهزة الحكومية البيرواقراطية ، وبذلك يكون الاحتجاج شكلا من اشكال الطرق الغير نظامية للتعبير عن مطالب او معاناة، وهذا ماعكس اندلاع الحركات الاحتجاجية في الدول العربية عام ٢٠١٩، ومن ضمنها العراق، ومن خلال الفرضية والاشكالية نطرح مجموعة من الاسئلة:

١-هل الاحتجاجات كانت ضد الدولة ام ضد سلطة ونخب سياسية ؟ وهل كانت ضد دولة ام طلب لدولة تسعده وتسانده؟ ٢-كيف تعاملت الانظمة السياسية العربية مع هذه الاحداث ؟ ٣-ماهي المخرجات التي تم الاعتماد عليها من اجل استيعاب مدخلات الحراك الشعبي العربي؟٤-هل كانت مخرجات الانظمة السياسية تتناسب مع المدخلات الحركات الاحتجاجية؟

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظمي باعتبار ان الحركات الاحتجاجية هي احدى مدخلات البيئة الداخلية المؤثرة في النظام السياسي، واهم القوى المؤثرة في مخرجات النظام السياسي من حيث صنع القرار السياسي.

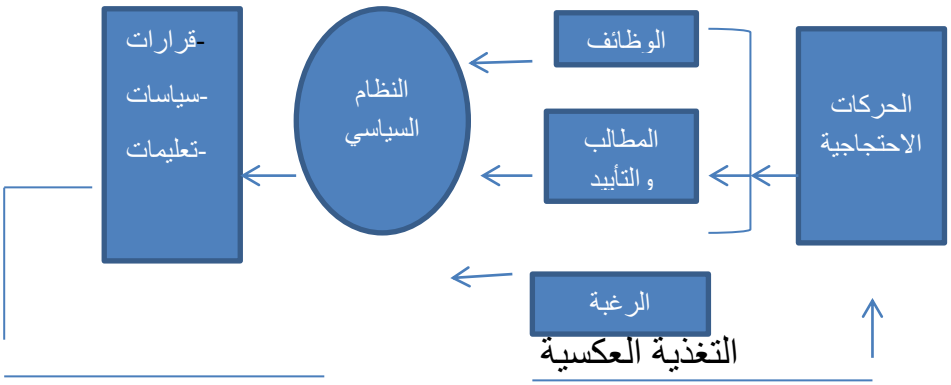

نموذج ديفيد استن للنظام السياسي

هيكلية البحث: أقتضى العمل تقسيمه على ثلاثة مباحث ، المبحث الاول: تأصيل نظري لمفهوم الحركات الاحتجاجية ، المبحث الثاني : الانظمة السياسية العربية وإشكالية الاستجابة للحركات الاحتجاجية ، المبحث الثالث: مخرجات النظام السياسي العراقي بين مصالح الكتل والمطاليب اشعبية

فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات والتوصيات.

I. المبحث الاول

تأصيل نظري لمفهوم الحركات الاحتجاجية

إن الحركات الاحتجاجية هي حركات اجتماعية وهى أحد أبرز التفاعلات التى تشهدها المجتمعات المختلفة، واهتمت المدارس الفكرية بهذا المفهوم وفقا لمنظورها الخاص، وبدأت بصياغة العديد من النظريات التي تسعى لتفسير الحركات الاحتجاجية وفقاً لفرضيات مختلفة ، فمن الناحية الاصطلاحية يشير الى ان الاحتجاج وسيلة غير مؤسساتية

لمحاولة التأثير على السلطة وهو يكمل وسائل اخرى للتأثير مثل الاحزاب وهو جزء من التعبير عن الرأي [١].

الحركات الاحتجاجية تعني قيام مجموعة من الافراد بالتعبير لرفضها السياسات والممارسات التي تقوم بها كل من السلطة التشريعية والتنفيذية داخل النظام السياسي، وقدمت العديد من النظريات تعريفات مختلفة لهذه الحركات ودوافع ظهورها، فيؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة فعل جماعي للاحتجاج بهدف اقرار تغييرات في البنية الاجتماعية والسياسية [٢]، وتتضمن هذه الحركات انواع مختلفة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن رفضهم ،أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها لتحقيق مطالبهم [٣]. وهناك من يعرفها علي أنها " التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة معينة اجتماعية إلي تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعًا".

وهناك من يصف الحركات الاحتجاجية "باللاحركات اللاجتماعية " وهي عبارة عن مجموعة من الانشطة الجماعية التي يقوم بها فاعلون غير جمعيين non- collective actors ،ويمكن تحديد اربعة سمات رئيسة لها، الاولى هي عبارة عن ممارسات يشترك في القيام بها اعداد كبيرة من البشر العاديين دون اتفاق مسبق فيما بينهم، الثانية بأنه ينتج عن تشابه ممارساتهم تغيير اجتماعي ما، الثالثة الى انه نادرا ما يتحكم في انشطتهم أيديولوجية معينة، الرابعة بأنه غالبا لا تكون هناك قيادات او منظمات معروفة، فهؤلاء

---

[١] مجموعة من المؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة العربية،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٩)، ص٢٥ .

[٢] رضوان محمود المجالي، اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة، العدد١٢(الجزائر،٢٠١٥)، ص٥٢ .

[٣] عمرو الشوبكي واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سورية – الاردن) ، ط٢، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤) ، ص ٤٢.

الفاعلون يعملون بصورة تلقائية، ويبدأ تحركهم برد فعل يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع [٤].

إن الحركات الاحتجاجية تختلف عن التنظيمات السياسية المختلفة كالأحزاب وجماعات المصالح، والاختلاف لا يكون في الجانب المؤسسي فقط؛ لأن الحركات الاحتجاجية تُعد شبكة يمكن أن تتواجد بها سمة المؤسسية ويمكن أن تغيب عنها وذلك وفقًا للظروف المختلفة، والاختلاف بين الحركات الاحتجاجية والتنظيمات السياسية يكون في القيم والمبادئ المختلفة التي تعكسها كل من الحركات والتنظيمات السياسية، هذا فضلا عن أن الحركات الاحتجاجية لا تعتمد علي الأنماط التقليدية للمشاركة السياسية من تصويت في الانتخابات أو الضغط، بل أنها تتبع نمط يميزها يتمثل في الاحتجاج الذي تستخدمه في مواجهة قرارات وقوانين الدولة وتحقيق مطالبها وأهدافها. والعلاقة بين الحركات الاحتجاجية والتنظيمات السياسية متشابكة؛ إذ في بعض أحيان يظهر كل منهم على أنه كيان واحد ولا فرق بينهم، وفي أحيان أخرى يحدث العكس ويظهر الفرق بينهم بوضوح، ولكن في جميع الأحيان لا يمكن التعامل مع الحركات الاحتجاجية على أنها تنظيمات سياسية [٥].

ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية إجرائيًا من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتمثل في[٦]:

(4) Asef Bayat,Life as politics; How Ordinary Pepole Change the Middle East Cairo: The American University in Cairo Press,2009),pp14-50.

(5) Della, Donatella And Diani, Mario, Social movement: An introduction, (second edition, UK: Blackwell, 2006), p: 25,28,29

[٦] محمود جمال أحمد، "دور الحركات الشبابية في التعبئة الجماهيرية"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٤، https://democraticac.de/?p=2293، شبكة المعلومات الدولية: ٢٠١٧/٢/٢٠

١_ عدم وجود أيديولوجية معنية لأعضاء الحركة الاحتجاجية.٢- تتسم مواقف الحركة الاحتجاجية بالتلقائية، وتكون فجائية.٣-تتشكل بناء على مجموعة من الجهود الاجتماعية المقصودة.٤-ليست ضمن الهيكل التدريجي الرسمي للدولة.[٧]

وعلي الرغم من تعدد أنواع الحركات الاحتجاجية من سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وتعدد أهدافها ومطالبها؛ إلا أن هناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي تتفق حولها جميع الحركات الاحتجاجية وتسعى إلي تحقيقها. وهذه الوظائف الأساسية للحركات الاحتجاجية تتمثل في:

١- تساهم الحركات الاحتجاجية في تشكيل الرأي العام حول قضية معينة أو مشكلة معينة من خلال النقاشات المختلفة التي تتعلق بموضوعات متعددة، مما يؤدي في النهاية إلي زيادة الوعي لدى الأفراد وإطلاعهم علي مختلف القضايا والأيديولوجيات مثل الحركات النسائية التي من خلالها تم زيادة الوعي بأهمية حقوق المرأة ودورها في المجتمع. وتُعد تلك الوظيفة من أهم وظائف الحركات الاحتجاجية.

٢- إن الحركات الاحتجاجية تساهم في إعداد النخبة السياسية في المجتمع التي تتمكن من تولي الوظائف العامة في النظام السياسي؛ أذ أنها تساهم في إعداد رجال ونساء من ذوي الخبرة والقادرين علي اكتساب ثقة الآخرين والعمل من أجل تحقيق الصالح العام في المجتمع.

٣- إن الحركات الاحتجاجية تمثل حلقة وصل بين الفرد والدولة؛ إذ أنها تعبر عن مطالب الأفراد المختلفة وتسعى إلي توصيل رأي الأفراد ومتطلباتهم إلي الحكومة

(٧) هالة شكر الله، المرأة في المنظمات الأهلية: حالة مصر، مركز دراسات المرأة الجديدة، ٢٠١٠، شبكة المعلومات الدولية: http://nwrcegypt.org/wp-content/uploads

من أجل تحقيقها، هذا بالإضافة إلي أنها تساعد الأفراد علي تحقيق المشاركة السياسية الفعالة [٨] .

أما مراحل الحركات الاحتجاجية فيمكن ايضاحها بالشكل الاتي:

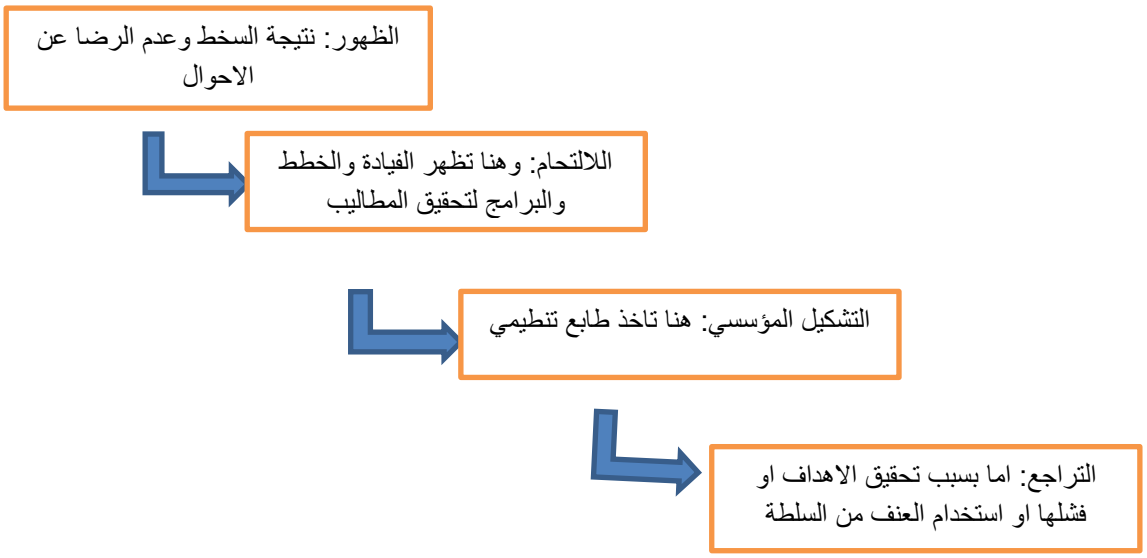

الشكل من أعداد الباحث بالاعتماد على يس محمود محمد جمال الدين محمود عبد الهادي، دور الحركات الاحتجاجية في مصر : الفترة من يناير "٢٠١١ – ٢٠١٧" ،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٧) .

II.المبحث الثاني

الانظمة السياسية العربية وإشكالية الاستجابة للحركات الاحتجاجية

لم يأت الحراك الشعبي عام ٢٠١٩ بمعزل عن تأثره بالمستويات المتعددة الداخلية والخارجية، التي تتفاوت تأثيراته، وما يريده الحراك من رياح التغيير، ورفع وتيرة أنجاز الانظمة السياسية العربية وفاعليتها بما يؤكد مدنية الدولة ، ومراعاتها لشعوبها، بوصفها

[٨] سيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا،(القاهرة: دار المعارف،١٩٨٤)، ص١٢٤-١٢٥.

من المدخلات الرئيسة الملحة، التي لابد لأي نظام سياسي مراعاته والعناية به والسعي لتلبيتها في جملة من المخرجات متمثلة بالقوانين والسياسات والانجازات [٩].

فعلى الرغم من أن عددا من هذه الدول انتقلت الى الاصلاح الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي خصوصا بعد عام ٢٠١١ الى انها مازالت تعيش حالة من الاضطراب خصوصا مطلع عام ٢٠١٩، تسبب بأضرار لا توصف بحياة البشر والبنى التحتية والمادية، وعانى البعض منهم من عدم اليقين بشأن مستقبله السياسي [١٠]، وهذا ما جعل المنطقة تشهد اضطرابا سياسيا واقتصاديا، وصلت الى ذروتها في مطلع عام ٢٠١٩ ، فأشارت السنوات الممتدة من ٢٠١١-٢٠١٩، الى ان بعض من الدول العربية تفككت نتيجة الحرب ألاهلية ، وعادت دول أخرى إلى الاستبداد ، في حين اضطر مجتمعات أكثر حظًا إلى خوض عدد من الخيارات السياسية والتي أرتبطت بمجموعة من الهياكل السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية الضيقة والتي كانت السبب في فشلها في أفضل الأحوال لمعالجة التفاوتات القصوى والفقر.

هذا التحول غير المتوقع إلى حد ما يتناسب مع الاتجاه العالمي لتفجير الغضب الاجتماعي والاحتجاج [١١]، فكانت كل الامور السابقة سببا في اندلاع موجات جديدة من الاحتجاجات الضخمة مرة أخرى في عواصم عربية عدة.

ومن خلال استطلاع اجرته وحدة استطلاع الراي العام في المركز العربي للدراسات للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٠ اتضح ان اهتمام المواطنين اعطت اولوية للجانب الاقتصادي

---

[٩] مصطفى جابر العلواني،" الحراك في العراق: المحركات والدلالات"، مجلة قضايا ونظرات، العدد(١٦) ، ٢٠٢٠): ص٢١

[١٠] محمد عرفة، احلام من اوهام،" العائق البيروقراطي والفساد الاداري ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية" ، مجلة سياسيات عربية، العدد (٤٢) ،(٢٠٢٠): ص٨٨.

[11] Khaled Mansour ,"Introduvtio Evolution ,Present Challenges and Future" Prospects,10December(2019) : https://www.arab-reform.net/wp-content/upload

وثانيا اداء الحكومة وسياستها وثالثا الامن والامان وعدم الاستقرار السياسي كما موضح بالاشكل البياني ادناه:

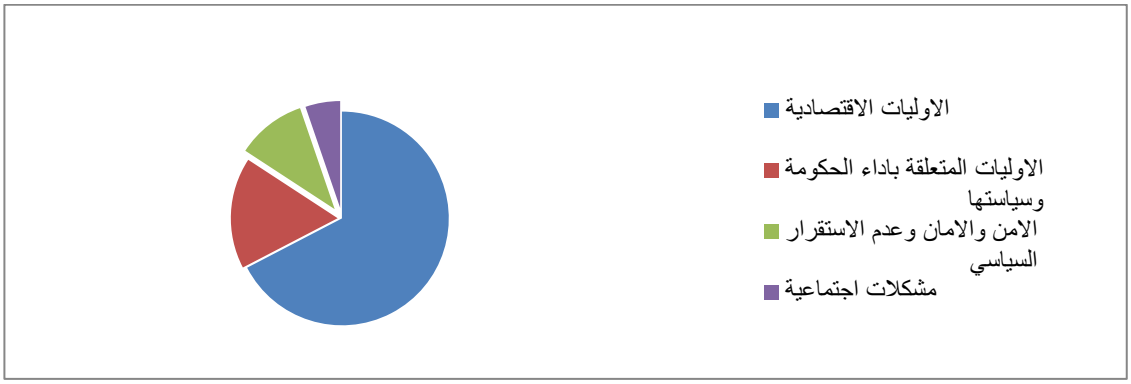

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على وحدة استطلاع الراي العام في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٩-٢٠٢٠

ان هذه المؤشرات تشير الى عدم رضى المواطنين في السياسات العامة الحكومية في المجالات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص البطالة والفقر وارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة، وكذلك مستوى الخدمات التعليمية والصحية، ومن ثم يتضح لنا ان الموجة الثانية من الاحتجاجات عام ٢٠١٩ اختلفت عن الاولى ٢٠١١ بعد ان كانت موجه الى النظام السياسي فأن الاتجاه الحالي يميل اكثر نحو المطالبة بإصلاحات اقتصادية[١٢]، وهذا ما خلق فجوة عدم الثقة المتزايد بين المواطن والحكومات بصفة خاصة، والدولة بصفة عامة.

وادى تزايد السخط الاجتماعي والسياسي الى تآكل مشروعية الانظمة السياسية العربية؛ ذلك لأسباب عدة منها :

[١٢] مجموعة باحثين،" التقرير الاستراتيجي٢٠١٨-٢٠١٩،" (ابو ظبي: مركز المستقبل للدراسات،٢٠١٩)، ص ٢٣.

١- : ضعف مخرجات منظومة الحكم العربية، وقد اتخذ هذا الضعف بعدا اثر في الوعي السياسي لدى الجماهير العربية ، اذ اصبح معروفاً لديهم ان النظام لا يتجسد في مقولات المشرع ولا يكمن في الدعاية المكثفة له، وانما في مدى قدرتهم على التغيير[١٣].

٢- : تزايد التقييم السلبي لمخرجات النظام السياسي من قبل الجماهير العربية يعود الى عمل منظومة الحكم بشكل يبتعد عن الاسلوب الديمقراطي من خلال هيمنة المحاصصة في العراق ولبنان وسيطرة العسكر على الانظمة في السودان والجزائر، ثالثا-: اختراق مظاهر الفساد في النخب السياسية وانتشارها في اوساط موظفي القطاع العام .

وقد اختلفت الانظمة العربية بالتعامل مع المطاليب الشعبية بشكل متفاوت، من حيث الامكانية والتحقيق، وضمان الحدود الدنيا للتعامل مع قوى الدفع والشد العكسي من جهة ومن جهة اخرى أدت العوامل الداخلية والخارجية دورا كبيرا في تحديد قدرة بعض الحكومات العربية في الاستجابة مع مطالب الحركات الاحتجاجية واضعاف تحركاتها. وسوف نتعرض لهذه المواقف في النقاط الاتية:

اولا: موقف الجزائر بالتعامل مع المطاليب الشعبية:

ان اندلاع الاحتجاجات الشعبية منذ عام ٢٠١٩ الذي شمل اجزاء البلاد كله وتميز هذا الحراك بتنوع تركيبته الاجتماعية وبمطالبه السياسية التي بدأت برفض اعادة ترشيح بوتفليقة "٨٢ عاما" مرة خامسة الى الحكم [*]، مما ادى الى حراك شعبي واسع شمل اجزاء الدولة، ومطالبة الجماهير بضرورة تغيير النسق السياسي بالكامل، واصبح رهان الجزائريين على الانتخابات كألية لاستمرار المسار الديمقراطي واحداث التغيير [١٤].

---

[١٣] بن احمد حوكا،" الثقافة السياسي الحضرية في الوطن العربي : العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٦٨)،(٢٠١٧) ص٤٨.

[+] استنادا الى المادة ٧٤ الفقرة الثانية ، لكن تعديلات عام ٢٠٠٨ عدلت هذه المادة بحيث أجازت للرئيس الترشيح عدة مرات لان المادة لم تحدد عدد المرات الترشيح.

[١٤] عزوز غربي، "الانتخابان ورهان التغيير في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد(٩)، العدد(١٦)، (٢٠٢٠): ص٥٢.

فتحركت قيادة الجيش، التي برزت باعتبارها صاحب القرار الرئيس في الدولة، لاستيعاب الحركة الشعبية في مسألتين اساسيتين الاولى سياسية، تتمثل في تعطيل مسار انتخابات الجولة الخامسة وعزل بوتفليقة ، والثانية اقتصادية تتمثل في محاربة الفساد ،وهذا لم يقنع الحراك الشعبي لان هذا الاجراء لم يكن شاملا، واصر قادة الحراك على ابعاد بقايا نظام بوتفليقة وعدم اعطائهم أي فرصة لمسك زمام الامور.

وعلى الرغم من تدخل الجيش لحل المسألة الا ان الطرفين اختلفا في طريقة حلها، فرأي الجيش أن التغيير يتم عن طريق تعديل الدستور وهذا التعديل يكون عبر نفس المؤسسات نفسها التي كانت موجودة في السابق والتي تدين بالولاء لبوتفليقة ، بينما الحراك اراد تغيراً شاملا

للمؤسسات القديمة، وكانت هذه اساس الازمة بين الجيش والحراك [١٥]. أذ كان الشعب يرغب بالتغيير الشامل " الهندرة " هندرة النظام كله أي اعادة هيكلته وبنائه من الصفر [*].

وبعد اجراء الانتخابات الرئاسية الاخيرة في ٢٠١٩/١٢/١٢، وفوز عبدالمجيد تبون برئاسة البلاد اعلن مقترح تعديل الدستور واسند مهمة صياغة الدستور الى احمد لعرابة، وهو الشخص نفسه الذي عينه بوتفليقة للقيام بالأمر نفسه[١٦]، لذلك وجه اليه انتقادات شديدة بسبب هذه الالية. وبالنظر الى الطبيعة الخاصة لتوازنات السلطة في الجزائر، والتي

---

[١٥] وحدة الدراسات السياسية، الجزائر ٢٠١٩ من الحراك الى الانتخابات ،(بدون مكان نشر: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، ٢٠٢٠)، ص١٠ .

[*] أن حالة التَّصفير الكامل للنظام غير ممكنة، إنما يجبُ الإبقاء على بعض الأطر الشَّرعية كالدستور أو الحكومة أو ترتيبات تداول السلطة القائمة، ومن خلالها يُمكن إحداث تغيير راديكالي داخل النظام.

[١٦] للاطلاع على النص الكامل للمسودة انظر/ "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع تمهيدي لتعديل الدستور/ايار ٢٠٢٠ "، شبكة المعلومات الدولية: http;rb.gy

لا يمكن استبعاد الجيش منها، لايتوقع ان يقدم مشروع الدستور، شيئا جديدا تمس طبيعة ممارسة الحكم ، ولافي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع [١٧].

وفي ظل انتشار فيروس "كورونا" ، برز دور الدولة ومؤسساتها في التصدي لكل ما يؤدي إلى تهديد الأمن الصحي للمواطن، لأن الهاجس المجتمعي المرتبط بالبقاء يتجاوز أى مطلب آخر، وهو ما بدا جلياً في إعلان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في ٢٠٢٠/٥/١٧ عن منع كل التظاهرات "مهما كان"، وتم الإعلان عن تأجيل مناقشة التعديلات الدستورية التي ترتبط بتعزيز حقوق الإنسان، وتشديد آليات مكافحة الفساد، وتكريس الفصل بين السلطات، وتعزيز سلطة القضاء، وتحديد هيئة الانتخابات العليا في الدستور، على نحو التقطه "الحراكيون" بالمبادرة بوقف الاحتجاج، قبل أن تطلب السلطة ذلك، أو تمنعهم باستعمال القوة، فحرص هؤلاء على إصدار رسائل أو بيانات أو تعليقات مفادها أن تعليق الحراك ليس استسلاماً بل يعكس روح المسؤولية لتفادي خطر الانتشار السريع لـ"كورونا" [١٨].

ومن الملاحظ من خلال ماذكر أن مخرجات النظام لم تكن تتناسب مع مطاليب الحركات واستمر تجاهل الحكومة لمطالب الشارع الجزائري، ولم ير المتابعون أيّ مبادرة من تعهد تبون بشأن فتح حوار مباشر مع الحراك الشعبي . ولا زالت الاحتجاجات السياسية متمسكة بمطالبها الأساسية الداعية للتنحي الكلي للسلطة، وتنظيم انتقال سياسي شامل في البلاد، تعبر عن عدم اعترافها بشرعية الرئيس تبون نفسه وبحكومته، وبالمؤسسات المتبقية من نظام عبدالعزيز بوتفليقة، وترفض ما تسميه بـ"مناورات"

[١٧] ينظر،" دراسة نقدية ملسودة التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٠ "، "٢٠٢٠/٥/٢١" ، شبكة المعلومات الدولية: http://www.azm-movement.ne t

[١٨] ينظر، "كيف أثر انتشار "كورونا" على الحراك الشعبي في المنطقة العربية؟"،(ابو طبي: مركز المستقبل للدراسات، ٢٠٢٠)، .

الالتفاف على الحراك [١٩]، ذلك لان الحراك في الجزائر يجمع بين المطالب المشروعة من جهة ومع طريقة سلمية طويلة للاحتجاجات من جهة اخرى [٢٠]، وبالتالي ممكنات تجسيد دولة مدنية مثلما يطالب الحراك ، رهين بتفكك الدولة العميقة عن طريق إنهاء الوصاية العسكرية على المجتمع السياسي[٢١]

ثانيا: موقف السودان بالتعامل مع المطاليب الشعبية :

تفاقمت الازمة منذ ٢٠١٨ عندما عجزت حكومة الانقاذ عن توفير مستلزمات العيش الاساسية " الخبز والوقود والنقود " في بلد يمتلك اكثر الاراضي خصوبة واكبر احتياطي مياه في المنطقة، مع امطار موسمية وتنوع مناخي ملائم لإنتاج فلاحي، قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل المنطقة العربية[٢٢]، الامر الذي افضى الى اندلاع انتفاضة ٢٠١٨/١٠/١٩ الذي انضمت اليها معظم المدن السودانية، وبلغت ذروتها في الاعتصام منذ ٦/ ٤/ ٢٠١٩ امام القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة مجبرة القوات المسلحة على الاطاحة بنظام البشير في ٢٠١٩/٤/١١ [٢٣]، وتم التوصل الى الاتفاق في ٢٠١٩/٧/٥ بين المجلس العسكري الانتقالي وقوة اعلان الحرية والتغيير باعلان "الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩ " [*]، وبعد وضع الوثيقة الدستورية اوجدت ثلاث سلطات ، المجلس السيادي المتكون من ١١ عضوا ستة يختارون من المجلس العسكري الانتقالي و٥ يختارون من قوى الحرية والتغيير يضاف لهم ١٠ مدنيين يختارون بالتوافق ويترأس

---

[١٩] ينظر ، "برامج الحكومة الجزائرية تتجاهل مطالب الشارع،٢/٩/"٢٠٢٠، شبكة المعلومات الدولية https://alarab.co.uk/8

20)Dailay Sabah ," Algerian 'Hirak' is neither a revolution nor a social movement NOV 07, 2019, https://www.dailysabah.com/op-ed/2019/11/07/algerian-hirak-isne

[٢١] محمد حليم لمام، "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٩٤)،(٢٠٢٠): ص١٤٢.

[٢٢] مسعود الرمضاني، خريف الأنظمة العربية،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،٢٠١٩)، ص٩.

[٢٣] احمد ابراهيم ابو شوك، تجارب الانتفاضة الشعبية في السودان ، (فطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، ص٢.

[*] وهذه الوثيقة حددت طبيعة الحكم في السودان في المرحلة الانتقالية البالغ امدها ٣٩ شهرا، للمزيد انظر وحدة الدراسات السياسية، "ثورة ديسمبر السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان" ،(فطر: المركز العربي للبحوث دراسة السياسات،٢٠٢٠)، ص١٠.

عسكري المجلس لمدة ٢١ شهرا ، يعقبه مدني للثمانية عشر شهرا المتبقية، ومجلس وزراء مدني وسلطة تشريعية مدني، ويعد المجلس السيادي اعلى سلطة في البلاد، كذلك اعطى لمجلس الانتقالي العسكري تعيين وزير الدفاع والداخلية[٢٤].

وعلى المستوى الاقتصادي فإن الحكومة وإن نجحت نسبيًّا في حل مشكلة السيولة فأصبحت موجودة في المصارف والصارفات الآلية، وكذلك مشكلتي الخبز والوقود، لكن مازال الفقر وطوابير الناس للحصول على لقمة العيش، وإن لم تكن كما كانت عند سقوط البشير، ولذلك لم يشعر المواطن بتغير في مستوى معيشته منذ بداية الثورة حتى الآن، وهو مايحمل الحكومة وخاصة مجلس الوزراء أعباء إضافية في ظل بيئة عمل صعبة إلى جانب ضعف الأداء وقلَّة الخبرة لعدد من الوزراء، ويبقى التعارض قائماً بين طرفي الحكومة العسكري والمدني، ففي حين لا يزال المجلس العسكري يعتمد سياسة المحاور - التي كان يرتكز عليها نظام البشير- معتمدا ماليًّا وسياسيًّا على المحور السعودي الإماراتي، فإن مجلس الوزراء برئاسة عبدالله حمدوك [*]،يتَّجه نحو الحياد والانفتاح على الجميع وطلب الدعم غير المشروط .وقد واجهت الحكومة الجديدة تحديات عدة من أبرزها:

١- أزمة الثقة: اذ تصاعدت أزمة الثقة بين المجلس العسكري الانتقالي من جهة وقوى المعارضة السياسية من جهة أخرى، سواء أكانت تابعة لقوى الحرية والتغيير أم غير تابعة له، فضلا عن المحتجين من المواطنين غير المنتمين لأي حزب سياسي.

[٢٤] المحبوب ابو علي،" الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية"، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩، https://cutt.us/mo6Z1

[*] بعد تأليف المجلس السيادي في ٢٠١٩/٨/٢٠، تم تعيين الدكتور عبدالله حمدوك رئيسا لمجلس الوزراء في ٢٠١٩/٨/٢١.

٢- تباين قوى الحرية والتغيير: إذ تعددت قوى وتحالفات المعارضة المنضوية تحت مظلة قوى الحرية والتغيير، وكان من سماتها صعوبة الوصول إلى اتفاق يُرضي جميع الاطراف.

٣- النزعات الانفصالية في السودان: تُعد هذه القضية من أبرز القضايا التي يجب التعامل معها خلال الفترة الانتقالية، وهو ما دفع الوثيقة الدستورية للإشارة إليها، كدارفور وولايات شرق وجنوب السودان.

٤- الأزمة الاقتصادية: فاستمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وعلى رأسها الخبز، وكذلك أسعار المحروقات وتعريفة المواصلات؛ يزيد الوضع تأزمًا في السودان، خصوصًا أنَّ تردّي الأوضاع الاقتصادية كان بمثابة الشرارة التي أشعلت التظاهرات[٢٥]. إذ ان مخرجات النظام السوداني الجديد كانت بمثابة اعادة هندسة السلطة ولكن بأسلوب يوحي بالاستجابة لمطاليب المتظاهرين.

ثالثا: موقف لبنان بالتعامل مع المطاليب الشعبية:

بدأت الاحتجاجات الشعبية في ١٧تشرين الاول عام ٢٠١٩، إثر فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، فبدأت الاحتجاجات الشعبية على اثر الإعلان عن خطط حكومية لفرض المزيد من الضرائب على البنزين والتبغ، فضلا عن استحداث ضريبة على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت مثل واتساب، والتي قُرّر التصديق عليها في ٢٢ تشرين الاول عام ٢٠١٩. فضلا عن ما ذكر كانت هناك عوامل اخرى ساهمت في اندلاع هذه الاحتجاجات واهمها:

[٢٥] جهاد الخطيب، "هل يقود اتفاق تقاسم السلطة إلى استقرار السودان؟" (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،٢٠١٩)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

١- انعدام الثقة: إذ ترسخت قناعة لدى قطاع كبير من المواطنين بأن الهدف الحقيقي الذي يعمل النظام على تحقيقه ليس إيجاد حلول لمشاكلهم الحياتية والمعيشية، بل يقتصر فقط تأمين مصالح النخب السياسية الحاكمة.

٢- تكلفة الإصلاحات الاقتصادية: تسعى الحكومة اللبنانية من خلال موازنة ٢٠٢٠ التي تعكف على تحضيرها إلى تأمين واردات جديدة لخزينة الدولة لخفض العجز والإيفاء بتعهداتها التي قطعتها للحصول على أموال مؤتمر سيدر الذي يشترط القائمون عليه ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد اللبناني، بيد أن هذه الإصلاحات غالباً ما يتحملها محدودو الدخل والطبقات المتوسطة(*).

٣- سياسات التمييز الوظيفي: تشير العديد من التحليلات إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في لبنان، إذ حصرت تعيينات وظائف الدولة بمناصريها، وهذا مخالف لقوانين التوظيف العام، كما تم تعطيل مجلس الخدمة المدنية التي تتيح إلحاق الكفاءات بالوظائف العامة[٢٦]. ونتيجة لما سبق توسعت الاحتجاجات حيث بدأ المتظاهرون بالمطالبة بإسقاط الرئاسات الثلاثة في لبنان [٢٧].

وحاولت الحكومة اللبنانية الاستجابة لمطاليب المحتجين من خلال مجموعة القرارات والسياسات منها في ١٩/١٠/ ٢٠١ اعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع استقالة وزرائه الاربعة بسبب عجز الحكومة عن معالجة الوضع الاقتصادي والمالي، في ٢٠١٩/١٠/١٧ فتراجعت الحكومة عن فرض ضريبة على الانترنت، وفي٢٠١٩/١٠/٢١ اقر مجلس الوزراء حزمة من الاصلاحات الاقتصادية المتمثلة بإلغاء الضرائب الجديدة

(*) في ظل تحوّل الطبقة الوسطى إلى طبقة فقيرة؛ فما يزيد عن ١.٦ مليون لبناني باتوا عاجزين عن تأمين احتياجاتهم الأساسية. في غضون ذلك، تسجّل البطالة مستويات مرتفعة جداً، إذ يُقدَّر أن نحو مئتي ألف شخص فقدوا وظائفهم قبل الإغلاق التام الذي فرضه تفشّي فيروس كورونا. ولاشك في أن العدد الأكبر هو في صفوف الشباب.

[٢٦] نوار الصمد،" مسارات بيروت،: إلى أين تتجه احتجاجات لبنان؟" (ابو ظبي: مركز المستقبل للدراسات،٢٠١٩)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

[٢٧] مهى يحيى، مرحلة الانهيار، (بيروت : مركز كارنيغي للشرق الاوسط ،٢٠٢٠)، /٥/٢٠٢٠، شبكة المعومات الدولية، https://carnegie-mec.org/diwan/81812

وخفض رواتب المسؤولين الكبار الى النصف، وكذلك في ٢٠١٩/١٠/٢٤ دعا الرئيس ميشيل عون المعتصمين الى لقاء يضم وفدا منهم لتقديم ما لديهم من مطاليب ولم يتحقق المطالب المرجوة؛ لذلك في ٢٠١٩/١٠/٢٩ اعلن رئيس الوزراء سعد الحريري استقالته من منصبه. ولم تستطع لبنان معالجة الامور؛ لان القرارات المتخذ افضت الى نتيجتين، الاولى اضطرارّ لبنان في ظل الركود الشديد الذي يمرّ به، وشحّ الدولار إلى التكيّف مع تراجع الواردات، في حين أن الضغوط على المالية العامة تسببت بخفوضات حادة في الإنفاق (ماعدا الإنفاق الأساسي). وشهد الاقتصاد انكماشاً قوياً يتراوح من ١٠ إلى ١٥ في المئة بحسب بعض الخبراء، ما يوازي معدلات الولايات المتحدة خلال الركود الكبير. اما النتيجة الثانية التدهور الشديد في قيمة الليرة اللبنانية، في ظل الاعتماد الكبير على الواردات فارتفع التضخم، وتآكل الدخل الحقيقي للبنانيين بشكل سريع ، ووقع البلاد في أزمة ثلاثية على مستوى المالية والنظام المصرفي وسعر الصرف، وقد أقرّت الحكومة مؤخراً بأن مجموع الخسائر المتراكمة في القطاع المصرفي لوحده بلغ ٨٣ مليار دولار. والليرة اللبنانية في حالة سقوط حر، إذ يجري التداول بها عند حدود ٤٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، في حين أن سعر الصرف الرسمي هو ١٥٠٠ ليرة. وتُظهر التقارير الأخيرة عن مؤشر أسعار الاستهلاك أن أسعار بعض السلع الأساسية ارتفعت بنسبة تفوق ٦٠ في المئة منذ شهر آذار/مارس الماضي. ووفقاً للتقديرات الحكومية، وبلغ معدّل التضخم ٢٥ في المئة في العام ٢٠٢٠ [٢٨].

ويبدو أن الحكومة اللبنانية الجديدة، التي تمّ انتقاء أعضائها من قبل وسطاء السلطة الطائفيين القدماء أنفسهم، في بيئة يعمل فيه حزب الله كدولة فوق الدولة، قرّرت أن

[٢٨] مهى يحي، "مرحلة الانهيار"، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط)،١٥/٥/٢٠٢٠، شبكة المعومات الدولية، https://carnegie-mec.org/diwan/81812

صندوق النقد الدولي يمكن أن يوفّر الأموال التي يحتاجها لبنان للصمود وإعادة البناء [*].
لكن هذا القرار لم يكن كافياً لمعالجة الاختلالات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني. في هذا السياق، يمكن أن يؤدي اللجوء إلى صندوق النقد إلى تفاقم خطر حدوث انهيار كامل، إذ يترتب على شروط الصندوق عواقب اجتماعية وسياسية عاصفة [٢٩].

وكان لتفشي فيروس " كورونا " الدور في إضعاف زخم الحراك الشعبي منذ ١٧ /٢٠١٩/١٠، في مواجهة حكومة حسّان دياب، لاسيما أن الخوف من انتشار العدوى أوقف الإدارات العامة والمؤسسات الخاصة وعطل سير العملية التعليمية وعمق الأزمة الاقتصادية، بل إن بعض الكتابات بدأت تطرح سيناريوهات تتعلق بإفلاس الدولة نتيجة مرورها بأزمتين متلازمتين وهما الحالة الاقتصادية والاجتماعية وتداعيات مواجهة كورونا، على نحو يفرض على الكثيرين اختيار "العمل عن بعد" مقارنة بمواصلة الاحتجاج.

وان هذه الأزمة التي تعاني منها لبنان هي ليست وليدة أشهر من الاحتجاجات ضد الطبقة السياسية، ولا نتاج التدابير التي اتُّخِذت لمكافحة فيروس كورونا. بل هي نتيجة سوء الإدارة والفساد المُستشريَين في السياسة والاقتصاد منذ عقود طويلة، بدعمٍ من المنظومة الطائفية لتقاسم السلطة، التي كانت السبب في اندلاع الاحتجاجات، والتي جعلت مخرجات النظام السياسي اللبناني غير قادرة على استيعاب مطاليب الجماهير ومعالجة الازمة التي تمر بها البلاد.

(*) والسبب في اللجوء اى صندوق النقد الدولي لانها اصبحت على شفا الانهيار ما لم تحصل على دعم مالي خارجي. ولن تتمكّن أي دولة بمفردها من توفير مليارات الدولارات التي يحتاجها لبنان لتجاوز أزمته، خصوصاً في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وتقليص حجم الإنفاق نتيجة جائحة كوفيد-١٩. كذلك، لم تعد الدول قادرة على تمويل أتباعها اللبنانيين كما في السابق، ما ترك لبنان أمام خيار وحيد يتمثّل في اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه المُسبقة المرتبطة بإصلاح القطاع المالي.

[٢٩] ديانا مفلد،" ما المجالات المتاحة أمام السياسيين اللبنانيين لتفادي شروط خطة الإنقاذ التي يعدّها صندوق النقد؟"، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط،٢٠٢٠/٥/٢١):
https://carnegie-mec.org/diwan/81870

III.المبحث الثالث

مخرجات النظام السياسي العراقي بين مصالح الكتل والمطاليب الشعبية

إن الاحتجاجات العراقية ليست حدثًا على غرار الربيع العربي" موجهًا للإطاحة برجل قوي أو الإطاحة بالنظام السياسي بل كانت الاحتجاجات بمثابة " عمليات تعبئة مخصصة " بشكل أساسي لاستخراج الفوائد والامتيازات من الدولة او النظام السياسي الذي يحَكَم توزيع الموارد، في ظل الفقر وانعدام الخدمات والبطالة والفساد في دولة تصدر ٣,٥ مليون برميل نفط يوميا [٣٠]، فانتشرت الاحتجاجات المستمرة الآن على الصعيد الوطني ، وقد تطورت مطالبهم في الأيام الأخيرة إلى الرغبة في تغيير النظام بالكامل. فالحركة الاحتجاجية لم تكن متحالفة مع أي حزب سياسي أو طائفة دينية. بل كانت مدفوعة بفشل الدولة. والإحباط الأساسي الذي هو أن الثروة النفطية الكبيرة للعراق لا يشعر بها العراقيون العاديون .واتسمت هذه الاحتجاجات " بغياب القيادة المنظمة وتزايد مشاركة الشباب وتجازو الطائفية.

وعلى الرغم من ان الاحتجاجات جاءت شعبية بامتياز ، الا انها لم تكن بعيدة عن دعم بعض من المعنيين بالعملية السياسية، ممن يعنيهم الاصلاح وتجاوز المحاصصة والذي شارك بعض من انصارهم في الاحتجاجات الشبابية كجماهير سائرون والتيار الصدري وحتى الحزب الشيوعي، وذلك من خلال مبادرة كثير من الشخصيات السياسية للتخلي عن

[30]MIDDLE EAST," Iraq's protests: What you need to know" , 22.07.2018 , https://www.dw.com/en/iraqs-protests-what-you-need-to-know/a-44779555

مناصبهم[٣١]، من جهة اخرى واكبت المرجعية الدينية الاحداث، وقدمت التوجيهات والتي لم تغب عن الاحداث وتحولاتها[٣٢].

ولعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في استمرار الاحتجاجات، من خلال إطلاق الدعوات للتظاهر والاعتصام، والمطالبة بالحقوق. ووجد المتظاهرون والناشطون منصات التواصل الاجتماعي وسيلة لإيصال صوتهم بعد أن تعمدت وسائل الإعلام الحكومي العزوف عن تغطية الحراك.

وتطورت مطالب المحتجين من تقويم الانجاز الحكومي ، بتوفير مطالب معينة، كتوفير درجات التوظيف، وتوفير الخدمات، ومحاسبة الفاسدين، وتوفير فرص عمل.... ثم تحول الامر الى الوعي، بما تتحمله الحكومات ، بسبب تضيعها لثروات العراق في ظل الأرقام الكبيرة للموازنات العامة في ظل تهالك البنى التحتية، ومشاريع فضائية ، وسوء التدبير في توجيه رؤوس الاموال نحو الاستيراد من دول الجوار.الى المطالبة بأسقاط الحكومة، ثم القيام بتغيير النظام السياسي القائم على تشطير الهوية الوطنية الى مكونات، والدعوة الى اقامة نظام سياسي قائم على الوحدة الوطنية [٣٣]. ومواجهة النفوذ الايراني على الرغم من ان مطاليب المتظاهرين لم تكن بالأساس مواجهة النفوذ الايراني الى انها رفعت شعارات مناهضة للتدخل الايراني [٣٤].

ولمواجهة هذه الاحتجاجات لجأت الدولة الى مجموعة من القرارات من اجل تهدئة الشارع العراقي، فكانت الاجتماعات الطارئة المشتركة السمة التي رافقت أزمة

---

[٣١] "نائب محافظ النجف يستقيل على خلفية سقوط قتلى في المظاهرات"، موقع وكالة الاناضول في ٢١٠٩/١١/٢٩ شبكة المعلومات الدولي./ http://www.aa.com.tr

[٣٢] اذ اكدت المرجعية على ان امام القوى السياسية الممسكة بزمام الامور فرصة تاريخية للاستجابة لمطاليب المواطنين، وضرورة المحافظة على سلمية الاحتجاجات ، للمزيد انظر خطب المرجعية في كربلاء، القاها الشيخ عبد المهدي الكربلائي ٢٠١٩/٩/٢٩، شبكة المعلومات الدولية : http://al.hashed.net

[٣٣] مصطفى جابر العلواني،مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

[٣٤] هيبة غربي ، "الاحتجاجات العراقية اللبنانية جراء تنامي السيطرة الايرانية وزيادة نفوذها في المنطقة(دراسة تحليلية)"، مجلة مدارات ايرانية، برلين، المركز الديمقراطي العربي ، العدد(٦)(٢٠١٩): ص١١٨.

الاحتجاجات الشعبية؛ إذ عقدت الرئاسات الثلاث " البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية " اجتماعاتها من أجل بحث آلية الاستجابة لمطالب المحتجين، وبالفعل أصدرت الحكومة العراقية قرارات عدة كاستجابة عاجلة لمطالب المتظاهرين تمثلت في: الحزمة الأولى من القرارات والتي كان البعض منها عبارة عن اعلام لا ترقى الى مستوى القرارات او المخرجات والتي صدرت عن الجلسة الطارئة لمجلس الوزراء يوم ٦ /١٠/٢٠١٩، وتضمنت قرارات: إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد والمحافظات، وتعزيز رصيد صندوق الإسكان، وتوزيع الأراضي السكنية، وتقديم منح للعاطلين وإعداد برامج تأهيلية، وتوفير قروض لتأسيس المشاريع المتوسطة والصغيرة ، يُضاف إلى هذا الإعلان عن خطة لرئيس مجلس الوزراء " عادل عبد المهدي " تتضمن تعديلًا وزاريًّا واسعًا، وتشكيل محكمة عليا بصلاحيات واسعة متخصصة في قضايا الفساد، وخطة لإطلاق برنامج وطني لمحاربة الفقر والبطالة . كما تم الإعلان عن حزمة ثانية من القرارات تتضمن ١٧ بندًا من قبل مجلس الوزراء يوم ٨ /١٠/٢٠١٩، وتضمنت تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ٨ وزارات مهمتها معالجة مشكلة السكن، وتكليف وزارة الكهرباء بتوزيع منظومات الطاقة الشمسية على ٣٠٠٠ عائلة فقيرة، والعمل على توفير فرص العمل، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الصغيرة للشباب، وتمويل مشاريع الشباب المختلفة وتشجيع الصناعات الصغيرة، وتحسين الخدمات البلدية والبيئية ،وتعديل قانون الانتخابات في ٢٠١٩/١٢/٢٤، وكل هذا في نظر الشعب حبر على ورق لانعدام الثقة بين الطرفين.

وبالتوازي مع هذا، أقر البرلمان العراقي إجراءات عدة في ٢٨ /١٠/ ٢٠١٩، منها: إلغاء امتيازات الرئاسات الثلاث وامتيازات النواب وكبار المسئولين، وحل مجالس المحافظات، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور تقدم توصياتها خلال أربعة أشهر، وفي هذا السياق، تعهد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في مؤتمر صحفي بعد أيام عدة من

الاحتجاجات بأنه سيتم إدخال تعديلات على ميزانية عام ٢٠٢٠ لتتضمن تخصيصات مالية للعوائل الفقيرة، وأعلن اتخاذ الإجراءات المناسبة لعودة النازحين، ومنح القروض للمشاريع الصغيرة، وغيرها من الوعود في مجال تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل، وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لإعادة إعمار واستقرار المناطق المحررة [٣٥]، وتبين ان اغلبها وعود غير صادقة.

لكن واجهت هذه القرارات " المخرجات " صعوبة في تنفيذها، إذ لم تستطع الحكومة أن تنفذ الوعود والقرارات التي أعلنتها، لا سيما وأن عددًا منها قد اتُّخذ في مراحل سابقة ولم يُنفذ، كما أن الوعود والقرارات التي أطلقها البرلمان هي من اختصاص السلطة التنفيذية، ومن ثم سيعجز عن تطبيقها، وليس من حقه إطلاقها ، وتولدت قناعة شعبية بأن الحكومة عاجزة عن توفير فرص العمل وإيجاد سبل مناسبة لإنعاش الاقتصاد العراقي بعد استنزاف مبيعات النفط، وعجز متوقع في ميزانية العام المقبل يصل إلى ٥٠ مليار دولار، فضلا عن الى ان الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تمرّ بها الساحة العراقية ليست وليدة اللحظة، بل تتحمل مسؤولية معالجتها كل الحكومات المتعاقبة. وهنالك من يرى أن الحكومة الحالية هي امتداد للحكومات السابقة، وأنها لن تتمكن من معالجة أي مشاكل جديدة، وخلقت الخلافات السياسية والتطلعات المتنافسة انقسامات دائمة داخل الكتل القائمة على الهوية التي سيطرت على السنوات الأولى من نظام ما بعد ٢٠٠٣؛ مما أدى إلى مزيد من التحالفات والصراعات من أجل التوصل إلى توافق حول القضايا الرئيسة. من نواح عدة تم تقليص السياسة العراقية إلى القاسم المشترك الأدنى - حماية نظام المحاصصة القائم على المحسوبية الذي يحافظ على سلطة الأحزاب وامتيازاتها-، مع عدم قدرة الفصائل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أشياء أخرى كثيرة. ولا توجد رؤية مشتركة بين النخبة السياسية بشأن أفضل طريقة لحماية الوضع الراهن؛ ولاسيما في وجه

[٣٥] مثنى العبيدي،" حدود فعالية الإجراءات العراقية في تهدئة المحتجين"،(ابو ظبي :مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩): https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item

تهديد وجودي مثل ذلك الذي تشكله الحركة الاحتجاجية، حدد هذان العاملان -الهدف المشترك، وتفتيت اللاعبين- البحث عن رئيس وزراء جديد وحكومة منذ أن أجبر عادل عبد المهدي على تقديم استقالته في٢٠١٩/١٢/١ [٣٦]، وبعد فشل المكلفينِ محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي في محاولاتهما لتشكيل حكومة عراقية جديدة ، وذلك بسبب تعثر حصولهما على تأييد الكتل الأساسية في البرلمان وفي خضم أشهر من الاحتجاجات [٣٧]، أصبح مصطفى الكاظمي المرشح لتشكيل الحكومة الجديدة، وجاء منح الثقة في ٢٠٢٠/٥/٦ لهذه الوزارة في تصويت شارك فيه ٢٥٥ عضوا من أعضاء البرلمان المكون من ٣٢٩ عضوا، وسبقته مفاوضات صعبة مع الكتل الكبرى الممثلة للأحزاب تحت قبة للبرلمان أدت إلى ما وصف بصفقات اللحظة الأخيرة وقادت إلى تعديلات لإرضاء هذه الكتل،

وفي ظل انتشار مرض فيروس كورونا بعد ان تعدت الاصابة الالف شخص في اليوم الواحد ، مما انعكس ذلك في ضعف تعبئة المتظاهرين وتراجع أولوية مطالبهم، بل برز جدل حاد حول جدوى استمرار الحراك الشعبي في حال تهديده الصحة العامة للمواطنين، بشكل يضع أعباءً إضافية على كاهل الحكومة التي باتت أمام خيارين: إما مواجهة "كورونا" أو الاستجابة لمطالب الحراك الشعبي، فمواجهة الأوبئة تتطلب توحيد المجتمعات أو على الأقل تأجيل الخلافات إلى ما بعد التصدي لها، ورغم ذلك المتظاهرون العراقيون في رفعِ الشعارات والاعتماد على الإنترنت لتحدي النظام والفساد والمحاصصة، إذ نادت تلك التظاهرات بحزمة من المطالب منها: التغير الجذري للوزراء، وإيقاف تشكيل الحكومة وفق نظام المحاصصة من خلال انتخاب شخصيات سياسية

[٣٦] رعد القادري ،" هل سيكون الكاظمي الحل الوسط لإصلاح النظام العراقي المعطّل؟،(بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٠) https://www.bayancenter.org/2020/04/5882

[٣٧] رعد القادري، "حكومة مصطفى الكاظمي: من هم أبرز الوزراء في حكومة العراق الجديدة؟"،٢٠٢٠/٥/٧، شبكة المعلومات الدولية: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52576863

مستقلة تلاقي موافقة جماهيرية، وإحالة الفاسدين إلى القضاء، وتغيير قانون الانتخابات والسير نحو انتخابات مبكرة. اذ يمكن حصر الصعوبات التي تواجه حكومة مصطفى الكاظمي بالنقاط الاتية:

١- قد يتوقع من حكومة الكاظمي أن ترسم مساراً محافظاً نسبياً، وسيكون الاختبار المبكر لنواياها هو كيفية تعاملها مع التشريع الانتخابي الجديد الذي سيحدد الدوائر الانتخابية وتشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات، ويعد إجراء انتخابات مبكرة إحدى أولويات الحكومة المؤقتة، وسيحتاج الكاظمي إلى الاختيار بين الاقتراحات التشريعية المتنافسة، التي يحافظ بعضها على قوة الكتل السياسية السائدة وبعضها الآخر من المحتمل أن يقوضها. وسيحتاج التشريع أيضاً إلى تحديد موعد لإجراء الانتخابات، وهو أمر سعت الأحزاب الرئيسة إلى تأخيره.

٢-سيكون المهمة الثانية وحسب مطاليب المحتجين هي في تقرير الكيفية التي ستحاسب بها الجماعات المتهمة بقتل أكثر من ٦٠٠ متظاهر، لقد كان الكاظمي يحظى بشعبية بين الحركة الاحتجاجية بسبب الخطوات التي اتخذها جهاز المخابرات لحماية المتظاهرين.

٣-ان عيوب النظام السياسي العراقي عيوب هيكلية غير مرتبطة بالأفراد، ومن ثم فان تغيير الافراد واختيار رئيس الوزراء دون معالجة هذه العيوب لامعنى لها.

٤- ان حكومة مصطفى الكاظمي امامها تحد خطير وهو التأثير المزدوج لفيروس COVID-19، والانخفاض المرتبط به في أسعار النفط، لأنه سوف يؤثر بسرعة على النظام الصحي في العراق الذي يعاني من نقص التمويل وسوء الخدمات، ويرتبط ذلك بمدى استجابة النظام للمطاليب الجماهيرية ومدى كفائتها، لأنها لو عجزت عن المعالجة

فسوف ستواجه غضباً شعبياً في مرحلة ما في المستقبل. عندما يصل الصبر الشعبي الى نقطة الانهيار [٣٨].

و هذا يعني أن الذي يستطيع أن يفرض قراره السياسي في النظم الديمقراطية هو من يمتلك عدداً معتداً به من المقاعد البرلمانية. أي أن المعيار دائماً هو صناديق الاقتراع، وليس الصوت المرتفع والتهييج الإعلامي والشعارات، وليس أعمال العنف بكل أشكالها.

الخاتمة

بعد الانتهاء توصلت الى استنتاجات وتوصيات عدة وهي:

اولا: الاستنتاجات:

١- إحدى أكبر مشاكل النظم السياسية العربية هو ضعف " معالجة ، واستيعاب ، وتجاهل " المدخلات خصوصاً الداخلية منها، وما ينتج عنها من سوء في المخرجات والتي لا تتوافق مع تطلعات البيئة الداخلية المحيطة بالنظام، مما يؤدي إلى سخط الشعوب المعلن على هذه الأنظمة، وهذا ما يمكن تداركه إذا ما أخذ صانعوا القرار بالاعتبار مدخلات - التغذية الراجعة - وأصلحوا فشل النظام، ولكن ما يحدث في عالمنا العربي هو سوء تعامل مع المدخلات في الحالتين فيؤدي إلى انتفاضات وثورات شعبية .

٢- أن الشق الأكبر من خطاب الحركات الاحتجاجية العربية يقتصر على المطالب الاقتصادية والاجتماعية غلبها وتردي الأوضاع المعيشية ولا يتجاوز بعده السياسي رفض ممارسات النظم الحاكمة والدعوة العامة إلى التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد دون صياغة رؤى محددة لكيفية إنجازها.

[٣٨] رعد القادري ، مصدر سابق.

٣- من خلال الاطلاع على مجريات الاحداث في الدول الاربعة نرى ان بعضها توصل الى حلول سياسية فوقية استكملت إجراءات شكلية ، مثل الانتخابات الجزائرية تحت رعاية الجيش على الرغم من استمرار الحراك الشعبي السلمي الرافض لها، او تكوين مجلس حكم انتقالي مدني عسكري كما في السودان، وبعض الدول تشهد استمرار التظاهرات السلمية كما في لبنان والعراق ولم تثمر الى حد الآن عن حلول سياسية.

٤- ان الواقع العملي اثبت ان الانظمة السياسية العربية وخصوصا في العراق ولبنان أن الحكومة كانت امام احتمالين للاستجابة للضغوط الداخلية والخارجية اما تستجيب للضغوط الداخلية ، وهذا سوف يقود الى نزاع مع البيئة الخارجية وهذا ما يعرف بسياسة التكيف المقاوم، او الاستجابة للضغوط الخارجية وهذا ما قاد الى اضطراب داخلي نتيجة انتهاك سياسات تكيف إذعانيه، وهذا ما دفع بالنظم الى استعمال آليات تكيف تعيد توظيف هندسة الاستبداد السياسي.

٥- اما يخص العراق فقد اثبت فشل النظام السياسي العراقي، عندما قامت النخب السياسية بإعطاء الاولوية للديمقراطية في مجتمع دون دولة، خصوصا وان العراق من الدول الريعية الّتي يقوم اقتصادها على سلعة أساسية النفط ، ومن ثم فان ثقافة المجتمع هي ثقافة دولاتية، إذ تعوّد على أنّ الدولة هي الّتي توفّر كل هذه الخدمات، ومن ثم فالحركة الاحتجاجية هي كانت بمثابة اعتراض على غياب الدولة، استنادا الى المعادلة الاتية كُلما ضعفتْ الدولة، قَويت الحركة الاحتجاجية.. وحين تقوى الدولة وتَفي بالخدمات الأساسية المَنوطة بها، تَضعفُ الحركة الاحتجاجية.

٦- يتضح لنا ايضا ان الخلل يكمن في مدخلات هذه الانظمة ومن ضمنها العراق، اذ لم تنشط بيئة سياسية سليمة قادرة على إيجاد أدوات الضبط والمراقبة والتأثير في

تقويم السلطات التنفيذية والتشريعية في الحكومات العربية ، وهذا على خلاف الأنظمة الديمقراطية، اذ لم تنشأ جماعات ضغط حقيقية، قائمة على أُسس ومبادئ وطنية تبني مصالح مشتركة تحت إطار قانوني، وإنما تشكلت بدلًا منها جماعات مصالح تسعى إلى تثبيت السلطة الحاكمة أو الوصول والمشاركة في السلطة.

٧- الملاحظ على تصرف المحتجين للأنظمة السياسية يرى ان المحتجين يريدون القضاء على الفاسد والظالم وليس الفساد والظلم، والثائر على الظلم والفساد لابد ان يكون هدفه بناء الامجاد ولهذا كل فريق هدفه القضاء على الاخر؛ لذا ستستمر حالة عدم الاستقرار الى امد بعيد.

ثانيا: التوصيات:

١- على الدولة التواصل مع الحركات الاحتجاجية والاستماع إلي مطالبها والسعي إلي تحقيقها مادامت مشروعة وتجنب النظر إلي الحركات الاحتجاجية على أنها عدو وتسعي إلي إحداث فوضي، وايضا النظر إلى تلك الحركات الاحتجاجية على أنها حلقة وصل بين الجماهير والسلطة مما يساعد على معرفة مطالب الشعب والسعي إلي تحقيقها، وبذلك تكون الحركات أداة من أجل الحفاظ على السلطة وعلى استقرار الدولة عبر الكشف عن المشكلات و العمل على حلها.

٢- إن الاعتماد على الذات مبدأ سياسي كما هو مبدأ اقتصادي. فلا يمكن الطلب من المواطن المزيد من التضحيات الاقتصادية دون تمكينه سياسياً ودون تعظيم ثقافة التشاركية في صنع القرار. بغير ذلك لن يتحقق السلم الأهلي بل ستتفاقم الاحتجاجات. بمعنى آخر، هناك حاجة ماسة لتغيير الثقافة السائدة في المنطقة التي كانت تعتقد أن المؤسسات التشريعية والقضائية القوية عبء على السلطة التنفيذية وعلى البلاد، وقد أثبتت الأزمات المتلاحقة التي تضرب المنطقة، أنه من دون تقوية هذه المؤسسات وردم الهوة بينها وبين المواطن، لن تستطع السلطة التنفيذية

معالجة لا جائحة كورونا ولا غيرها من الأزمات دون مؤازرة باقي مؤسسات الدولة لها في تحمل المسؤولية وفي ضمان ايصال صوت المواطن بالدرجة المناسبة، وإلا فإن السلم الاهلي مُعرض لهزات حقيقية مع تردي الأوضاع الاقتصادية.

٣- يحتاج التحول الديمقراطي في المنطقة العربية الى هندسة جديدة، تستند الى صناعة بديل ديمقراطي للأنظمة الحاكمة، ليس من خلال جبهات سياسية، ولكن عن طريق ايجاد بديل ديمقراطي يجد مساندة من كل الحركات السياسية، فضلا عن ذلك لابد لهذه الاحتجاجات، أن تتحول الى حركات اجتماعية فاعلة في المجتمع، فنشاط هذه الحركات تبقى بمثابة تهديد لاي قواعد في المجتمع، وتظل حدود قدراتها على التأثير مرتبطة بقدراتها على التحول الى حركات، لها هيكل منظم، وبرنامج واضح، يحدد اهدافها والياتها، والا ستظل قدراتها محدودة في بناء نظام جديد .

المصادر والمراجع

اولا:الكتب

١- مجموعة من المؤلفين. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار وللاستقرار للأنظمة العربية.برلين: المركز الديمقراطي العربي.٢٠١٩.

٢- عمرو الشوبكي واخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سورية – الاردن) . ط٢. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية. ٢٠١٤ .

٣- سيد الحسيني. علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا. القاهرة: دار المعارف.١٩٨٤.

٤- مجموعة باحثين. التقرير الاستراتيجي٢٠١٨-٢٠١٩. ابو ظبي: مركز المستقبل للدراسات.٢٠١٩.

٥- مسعود الرمضاني. خريف الأنظمة العربية. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.٢٠١٩.

٦- احمد ابراهيم ابو شوك. تجارب الانتفاضة الشعبية في السودان . قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠١٩.

٧- وحدة الدراسات السياسية. ثورة ديسمبر السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان. قطر: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. ٢٠٢٠.

٨- وحدة الدراسات السياسية. الجزائر ٢٠١٩ من الحراك الى الانتخابات. بدون مكان نشر: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات. ٢٠٢٠.

ثانيا :المجلات العلمية

١- رضوان محمود المجالي." اثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي". مجلة دفاتر السياسة، العدد(١٢) .(٢٠١٥).

٢- مصطفى جابر العلواني." الحراك في العراق: المحركات والدلالات" مجلة قضايا ونظرات. العدد(١٦) . (٢٠٢٠)

٣- محمد عرفة." احلام من اوهام،" العائق البيروقراطي والفساد الاداري ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية" . مجلة سياسيات عربية. العدد (٤٢) (٢٠٢٠).

٤- بن احمد حوكا." الثقافة السياسي الحضرية في الوطن العربي : العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي". مجلة المستقبل العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد(٤٦٨). (٢٠١٧).

٥- محمد حليم لمام. "الحراك الشعبي في الجزائر وقوة السلطوية المتخندقة". مجلة المستقبل العربي. العدد(٤٩٤).(٢٠٢٠)

٦- عزوز غربي، "الانتخابان ورهان التغيير في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد(٩)، العدد(١٦)، (٢٠٢٠)

٧- هيبة غربي . "الاحتجاجات العراقية اللبنانية جراء تنامي السيطرة الايرانية وزيادة نفوذها في المنطقة(دراسة تحليلية)". مجلة مدارات ايرانية. برلين. المركز الديمقراطي العربي. العدد(٦)(٢٠١٩)

ثالثا: المواقع الالكترونية

١- محمود جمال أحمد. "دور الحركات الشبابية في التعبئة الجماهيرية". المركز الديمقراطي العربي. ٢٠١٤، ٢٠١٧/٢/٢٠ . شبكة المعلومات الدولية: https://democraticac.de/?p=2293

٢- هالة شكر الله. "المرأة في المنظمات الأهلية: حالة مصر". مركز دراسات المرأة الجديدة. ٢٠١٠، شبكة المعلومات الدولية:-http://nwrcegypt.org/wp-content/uploads

٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مشروع تمهيدي لتعديل الدستور/ايار ٢٠٢٠ ". شبكة المعلومات الدولية: http;rb.gy

٤- دراسة نقدية "مسودة التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٠ ". ٢٠٢٠/٥/٢١ . شبكة المعلومات http://www.azm-movement.net

٥- برامج الحكومة الجزائرية تتجاهل مطالب الشارع. ٢٠٢٠/٢/٩، شبكة المعلومات الدولية https://alarab.co.uk/8

٦- المحبوب ابو علي." الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية". المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩،

https://cutt.us/mo6Z1

٧- جهاد الخطيب. "هل يقود اتفاق تقاسم السلطة إلى استقرار السودان؟" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.٢٠١٩. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

٨- نوار الصمد." مسارات بيروت: إلى أين تتجه احتجاجات لبنان؟" ابو ظبي: مركز المستقبل للدراسات.٢٠١٩. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

٩- نوار الصمد. "كيف أثر انتشار "كورونا" على الحراك الشعبي في المنطقة العربية؟".ابو طبي: مركز المستقبل للدراسات، ٢٠٢٠. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

١٠- مهى يحي "مرحلة الانهيار" (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط)،٢٠٢٠/٥/١٥، شبكة المعومات الدولية، https://carnegie-mec.org/diwan/81812

١١- ديانا مفلد. " ما المجالات المتاحة أمام السياسيين اللبنانيين لتفادي شروط خطة الإنقاذ التي يعدّها صندوق النقد؟".بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط. ٢٠٢٠

https://carnegie-mec.org/diwan/81870

١٢- خطب المرجعية في كربلاء. القاها الشيخ عبد المهدي الكربلائي ٢٠١٩/٩/٢٩، شبكة المعلومات الدولية : http://al.hashed.net

١٣- مثنى العبيدي." حدود فعالية الإجراءات العراقية في تهدئة المحتجين". ابو ظبي :مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩.

https://futureuae.com/ar-AE/MainPage/Item

١٣-"نائب محافظ النجف يستقيل على خلفية سقوط قتلى في المظاهرات". موقع وكالة الاناضول قي ٢١٠٩/١١/٢٩ شبكة المعلومات الدولي./ http://www.aa.com.tr

١٤- رعد القادري ." هل سيكون الكاظمي الحل الوسط لإصلاح النظام العراقي المعطّل؟. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠

https://www.bayancenter.org/2020/04/5882

١٥- رعد القادري. "حكومة مصطفى الكاظمي: من هم أبرز الوزراء في حكومة العراق الجديدة؟".٢٠٢٠/٥/٧، شبكة المعلومات الدولية:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52576863

رابعا:المصادر الاجنبية

1- Asef Bayat.Life as politics. How Ordinary Pepole Change the Middle East Cairo: The American University in Cairo Press.2009.

.

2-Della. Donatella And Diani. Mario. Social movement: An

3- introduction.second edition. UK: Blackwell. 2006

Khaled Mansour ."Introduvtio Evolution .Present Challenges and Future" Prospects,10December 2019.

https://www.arab-reform.net/wp-content/upload

4-Dailay Sabah ." Algerian 'Hirak' is neither a revolution nor a social movement NOV 07. 2019. https://www.dailysabah.com/op-ed/2019/11/07/algerian-hirak-isne

5- MIDDLE EAST." Iraq's protests: What you need to know" . 22.07.2018 . https://www.dw.com/en/iraqs-protests-what-you-need-to-know/a-44779555